

محاكمة محمد سعدون عضو اللجنة السياسية لحزب آزادي الكردي في سوريا

أمام القضاء العسكري القاضي بالقامشلي

علمت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية، بأنه وفي يوم الثلاثاء تاريخ 2482010، وبالدعوى رقم أساس (4928) لعام 2009،

القاضي المفرد العسكري بالقامشلي،

الأستاذ محمد سعدون عضو اللجنة السياسية لحزب آزادي الكردي في سوريا.

وباستجوابه قال: أنني من المنتسبين إلى حزب آزادي الكردي في سوريا، وأنني عضو في لجنته السياسية وأن الكتابات والمقالات التي نشرتها على الانترنت وفي جريدة الحزب، كانت غايتي منها بيان حقوق الشعب الكردي ولم يكن المقصد منها دفع أبناء الشعب الكردي للقيام بأعمال من شأنها المحض على النزاع بين عناصر الأمة. وتم تأجيل المحاكمة ليوم 2010/9/5 للدفاع.

جدير بالعلم أن قاضي التحقيق العسكري الثالث بحلب قرر يوم الثلاثاء 2010/7/13 التخلي عن الملف التحقيقي رقم (2010 / 376) والذي كان يحاكم فيه الأستاذ محمد سعدون عضو اللجنة السياسية لحزب آزادي الكردي في سوريا، وتجنيد الجرائم الموجهة له وإحالة ملف الدعوى إلى القاضي المفرد العسكري بالقامشلي.

يذكر أن الأستاذ محمد سعدون عبيد سعدون والدته قمرية تولى 1960 هو معلم في مدرسة الطبقة التابعة لمنطقة المالكية-الحسكة، وهو متزوج وأب لسبعة أولاد (ستة بنات وولد). وقد تم اعتقاله بتاريخ 2052010، بعد مراجعته لفرع المخابرات العامة (أمن الدولة) بالقامشلي بناء على تبليغه من قبل المجمع التربوي بمنطقة المالكية-الحسكة.

إننا في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، إذ ندين استمرار اعتقال الأستاذ محمد عبيد سعدون، ومثو له أمام القضاء العسكري بالقامشلي، فإننا نستنكر التهم الموجهة إليه، ونطالب السلطات السورية بحفظ الدعوى والإفراج الفوري عن الأستاذ محمد عبيد سعدون، وكذلك الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي. ووقف الاعتقال التعسفي، واتخاذ الإجراءات اللازمة والعاجلة بما يكفل إلغاء كافة أشكال التمييز بحق المواطنين الأكراد، وإن تتيح لهم إمكانيات التمتع بثقافتهم واستخدام لغتهم وفقا للعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الخاص بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية واتخاذ

الإجراءات الفورية المفعالة للإلغاء نتائج إحصاء عام 1962 وتبعاته، وكذلك العمل على تنفيذ التوصيات المقررة ضمن الهيئات التابعة لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، والوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب تصديقها على المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

دمشق في 27/8/2010

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

مكتب الأمانة